الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الاسعار للمدة٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨ دراسة تحليلية اقتصادية

ا.م .د.محمد عبد صالح
كلية اقتصاديات الاعمال
جامعة النهرين

المقدمة

يحظى موضوع الفقر باهتمام جميع الدول وعلى اختلاف مستويات التنمية فيها، إلا إن لكل دولة خصوصيتها فيما يتعلق بالهيكلية البنيوية والظروف الاجتماعية مما يحتم في هذا الجانب رسم خطة خاصة موجهة وقابلة للمسائلة من قبل الذين يتعايشون مع ما سيترتب عنها من نتائج، ولكي تنجح الخطة على المدى البعيد لابد أن تعتمد منهجية ملائمة للحد من الفقر، ويعتبر النمو الاقتصادي شرط ضروري للتخفيف من حدة الفقر لكنه شرط غير كاف ما لم ترافقه زيادة فرص التشغيل ووصول الفقراء إلى الموارد والأصول المنتجة وتحسين فرص العيش الكريم .

لقد حاولت الحكومة بعد ٢٠٠٣ إحداث إصلاحات في النظام الاقتصادي ابتداءاً بإصلاح العملة و النظام المالي من خلال استبدال العملة وادخال معايير مقبولة في القطاع المصرفي ورغم إن زيادة صادرات العراق النفطية بعد رفع العقوبات الاقتصادية قد أدت إلى أحداث تغييرات ايجابية في مستويات الدخول عام ٢٠٠٤ إلا إنه من جانب أخر أحدثت بعض الإصلاحات الآخرى أثاراً سلبية بالنسبة للفقراء، فقد أدت سياسة الغاءالدعم الحكومي على المشتقات النفطية إلى ارتفاع متوسط الانفاق الاسري على مجموعة السكن والمياه والوقود ومضاعفة نسبة الانفاق الأسري على النقل بسبب ارتفاع أسعار الوقود اهم العوامل التي اثرت بشكل سلبي على الفقر.

من جانب أخر فإن الأعمال الإرهابية وما تركته من تداعيات كبيرة على إمكانية الاستثمار في الاقتصاد العراقي وتردي الوضع الأمني إضافة إلى حالات الفساد الكبيرة في المؤسسات العراقية قد انعكس تأثيرها معاً في تعميق حالات الفقر في المجتمع العراقي وبشكل متفاوت بين المحافظات العراقية حيث زادت نسبة الفقر في بعض محافظات الجنوب والوسط والشمال في حين قلت هذه النسبة في محافظات اقليم كردستان مما يرتب على ذلك زيادة فجوة الفقر مع تزايد نسبته، ومع ذلك فأن الحكومة لا تزال تتبع أساليب تجد فيها صعوبة كبيرة في معالجة الفقر من خلال سوء توزيع التخصيصات الاستثمارية بين محافظات العراق إذ إنها تعتمد على معيار الكثافة السكانية فقط دون الأخذ بالاعتبار متوسط الانفاق الشهري للفرد وهذا ما يجعل بعض المحافظات تعاني من فقر شديد بشكل دائم رغم التخصيصات الاستثمارية المخصصة لها، ومن ناحية آخرى فأن التصاعد الكبير في مستويات الأسعار منذ عام ٢٠٠٣ قد أصبح أيضاً من الأسباب المضافة لتعميق حالة الفقر وتزايد عدد الفقراء في العراق من خلال المساهمة في انخفاض القيمة الحقيقية للقوة الشرائية للنقد، وهو ما يساهم في تشابك العلاقة الضمنية لتزايد حالة الفقر والمتمثلة بسوء توزيع التخصيصات الاستثمارية مع التزايد الكبير في مستويات الاسعار .

إن هذه الدراسة جاءت لتهتم بموضوع حيوي ومهم يتعلق بشريحة كبيرة تعيش داخل المجتمع العراقي تعاني من الحرمان في نيل الفرص والخيارات للحصول على حياة طويلة خالية من العلل والتمتع بمستوى معيشي لائق وبذلك يكون الفقر فقر الفرص والخيارات وليس فقر الدخل .

إن بقاء الحال على ما هو عليه في الوقت الحالي كفيل بخلق معوقات كبيرة أمام العمل التنموي في العراق باعتبار إن هذا الحال يمس حياة الانسان الذي يعتبر غاية التنمية ووسيلتها .

فرضية البحث : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها

ان السياسات الاقتصادية في العراق لم توجه بشكل صحيح لمعالجة مشكلة الفقر كماان التخصيصات الاستثمارية ارتبط توزيعها بعدد سكان كل محافظة دون الاخذ بنظر الاعتبار مستوى المحروميه الى جانب ان ارتفاع مستويات الاسعار والغاء الدعم الحكومي بقي موشرا" لتفاقم حالة الفقر في العراق .

مشكلة البحث : إن سوء إدارة الاقتصاد إلى جانب تفاقم الاضطرابات السياسية وانتشار عمليات الفساد قد أدى إلى تفاوت كبير في توزيع التخصيصات الاستثمارية بين محافظات العراق وانعكاس ذلك في تعميق حالة الفقر بين فئات المجتمع العراقي في ظل المستويات العالية للأسعار التي عمقت من حدة التفاوت في مستويات الدخول بشكل كبير .

هدف البحث : التعرف على طبيعة العلاقة مابين توزيع التخصيصات الاستثمارية وارتفاع مستويات الاسعار وتأثيرهما على الفقر في العراق بعد ٢٠٠٣، ومن ثم إمكانية إيجاد الحلول اللازمة للتخفيف من حدة الفقر في ظل وضع معايير أفضل لتحقيق ذلك.

اولا ـ مفهوم ومؤشرات الفقر :

يعد الفقر البشري من اعقد المسائل التي تواجه القائمين على البحث في جوانبه لوجود صعوبات فنية تتعلق بعدم كفاية البيانات كسلسلة زمنية تصلح لبيان التغير فيه أو المقارنة أو لأسباب منهجية تتعلق بتحديد المفهوم، ويتعدى الفقر المفهوم الاحصائي الذي حددته الامم المتحدة بتحديد خط الفقر على اساس دولار واحد يومياً حسب القوة الشرائية لعام ١٩٨٥ ليشمل ما هو ضروري لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والفقر أما أن يكون فقراً مدقعاً يتمثل بانخفاض فرصة الحصول على الغذاء أو فقراً مطلقاً يتمثل بعدم القدرة على اشباع الحاجات الاساسية كالاكل والملبس والمسكن .

إن خط الفقر يبقى محاولة منهجية لوضع تقدير كمي للحاجات الاساسية للانسان ومن خلال تحديده يمكن تقدير اعداد الفقراء ونسبتهم في المجتمع وكذلك يبقى خطاً نسبياً يختلف من دولة إلى آخرى بحسب درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة النظام الاقتصادي القائم [١]، والفقر ظاهرة متعددة الجوانب تعبر عن حالة من الحرمان المادي تتمثل بانخفاض مستوى الدخل واستهلاك الغذاء كماً ونوعاً فضلاً عن جوانب آخرى يعتبرها البعض أوجهاً آخرى للفقر وبذلك يعبر الفقر عن وضع اقتصادي للافراد يتم التعبير عنه بالفقر الاجتماعي .

لقد ظهر مفهوم الفقر في تقارير التنمية البشرية من خلال طابع جديد يعبر عنه بنقص القدرة الانسانية وبذلك تجاوز الفقر في هذا التعبير البعد الاقتصادي الذي يعبر عنه بالانفاق والدخل وليتضمن بعداً جديداً يتمثل بنقص قدرة مؤسسات المجتمع عن تلبية احتياجات الناس أو تفعيل قدراتهم المتاحة وحثهم على استثمارها [٢] .

فالفقر إذاً يتمثل بعدم القدرة للحصول على عمل يتناسب مع قدرات الشخص وا ٍمكانياته وكذلك انعدام القدرة على تغير القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على استمرار حالة الضعف أمام الصدمات وعدم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه الانسانية والسياسية وحرمانه من الكرامة والثقة واحترام الذات ...، ويأخذ البنك الدولي بالتعريف الضيق للفقر الذي ينحصر بفقر الدخل وفقر الانفاق بينما تأخذ الأمم المتحدة بالتعريف الأوسع الذي يتمثل بالوضع الانساني الذي يتسم بحرمان مزمن أو دائم من الموارد، القدرات، الخيارات، الامان والقوة الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشي ملائم وكذلك بقية الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمدنية [٣] .

ولكي نقف عند نقطة الانطلاق لتخفيف الفقر لابد أن نعرف من هم الفقراء حتى يتم استهدافهم بالسياسات التي يمكن اتخاذها كأسلوب للتخفيف من حدة الفقر .

لقد اعتمد تحديد خط الفقر الوطني على احتساب كلفة السعرات الحرارية الضرورية لادامة صحة الفرد العراقي والتي تقدر بـ (٢٣٣٢) * سعرة حرارية كمتوسط، آخذين بنظر الاعتبار العمر، الجنس، الوزن، النشاط البدني سواء في الحضر أو في الريف، وقد وفرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة العراقية عام ٢٠٠٧ تقديرات كلفة السعرة الحرارية الواحدة بحوالي (٠.٤٨٢) * دينار، وبهذا يكون معدل كلفة الاحتياجات الأساسية الشهرية للفرد الواحد (٣٤.٣) الف دينار ويساوي هذا خط فقر الغذاء على أساس انفاق الأسر التي تقع عند خط فقر الغذاء، فقد قدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بـ (٤٢.٦) الف دينار للفرد الواحد شهرياً كما موضح

[١] لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية . التقرير الستراتيجي العراقي . ٢٠٠٨ ص٢٨٨ .

[٢] عدنان ياسين مصطفى . الفقر والمشكلات الاجتماعية . الطبعة الأولى . بيت الحكمة . بغداد . ٢٠٠٢ ص١٦١ .

[3] Catherine Barber, Notes on Poverty and Integuality, Oxfam International – 2008, P. 1

.

من الجدول (١) الذي يبين أنه من خلال جمع كلفة الاحتياجات الغذائية الاساسية مع كلفة الاحتياجات غير الغذائية فأن خط الفقر في العراق يساوي (٧٦.٩) الف دينار للفرد في الشهر وهو ما يعني إن ٢٣.١ % أي حوالي ٦.٩ مليون عراقي يقعون تحت مستوى خط الفقر [٤] .

إن هذا العدد الذي يعتبر كبيراً يعد أحد المعوقات التي تواجه العمل التنموي في العراق والحكومة اليوم مطالبة بأتخاذ إجراءات تهدف من خلالها احداث تغييرات ايجابية في مستويات الدخول وتوزيعها ومحاولة تقليل التفاوت بين فئات المجتمع بما يضمن في نهاية الأمر تقليل نسب الفقر بشكل تدريجي وتقليل مستوياته إلى أقل حد ممكن [٢].

جدول (١)

أهم مؤشرات الفقر في العراق ٢٠٠٧

المؤشر		القيمة
خط الفقر الف دينار / فرد / شهر	الوطني	٧٦,٩
	الغذاء	٣٤,٣
	غير الغذاء	٤٢,٦
نسبة الفقر %	الاجمالي	٢٢,٩
	الحضر	١٦,١
	الريف	٣٩,٣
عدد الفقراء (مليون نسمة)	الاجمالي	٦,٩
	الحضر	٣,٥
	الريف	٣,٤
فجوة الفقر	الاجمالي	٤,٥
	الحضر	٢.١
	الريف	٢.٤

*وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء – الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر – الطبعة الاولى ٢٠٠٩ ص ٧.

[٤] د.محمد عبد صالح . العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق فترة ما بعد ٢٠٠٣ . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية . العدد ٢٧ لسنة ٢٠١٠ ص٦٥ .

(٢) د.قصي الجابري :- تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الانفاق بعد عام ٢٠٠٣ _ المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية _ العدد ٢١ لسنة ٢٠٠٩ص٣ .

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء . الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر الطبعة الاولى ٢٠٠٩ ص٨ .

ثانيا ـ واقع الفقر في العراق بعد ٢٠٠٣

تشير نتائج المسوحات التي اجريت بعد التغير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ وتحديداً خلال الفترة (٢٠٠٣ . ٢٠٠٥) أن متوسط دخل الأسرة الشهري بلغ ٣٢٥ ألف دينار عام ٢٠٠٥ مقابل ١٨٥ الف دينار عام ٢٠٠٣ بزيادة نسبية قدرها ٧٥ % [٥]، وقد تم حساب الانفاق على اساس اسعار السوق وليس الاسعار المدفوعة بما في ذلك الانفاق على سلع الحصة التموينية والتي تبلغ (١٢١٠٠) دينار شهرياً ومن الجدير بالذكر أن خط الفقر الذي تم احتسابه عام ٢٠٠٧ كان على اساس الاسعار الموحدة لمعالجة التفاوتات فيها على مستوى جميع مناطق العراق .

وقد قدرت فجوة الفقر * في العراق بـ (٤.٥%) كما موضحة في الشكل (١) وهو ما يعني أن استهلاك غالبية الفقراء قريب جداً من خط الفقر وأن التحسن النسبي في دخولهم أو زيادة نصيبهم من الانفاق الحكومي على الخدمات العامة لا يستطيع انتشالهم من الفقر إلا أن حجم الفجوة تتباين بشكل حاد بين المحافظات كما يظهر في الشكل المذكور.

[٥] جمهورية العراق . الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات . المسح السريع لميزانية الاسرة في العراق ٢٠٠٥ ص٩٩ .

* تشير فجوة الفقر إلى حجم الهوة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر وتحسب بشكل مطلق بالوحدات النقدية الكافية لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر وتحسب كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوياً لخط الفقر .

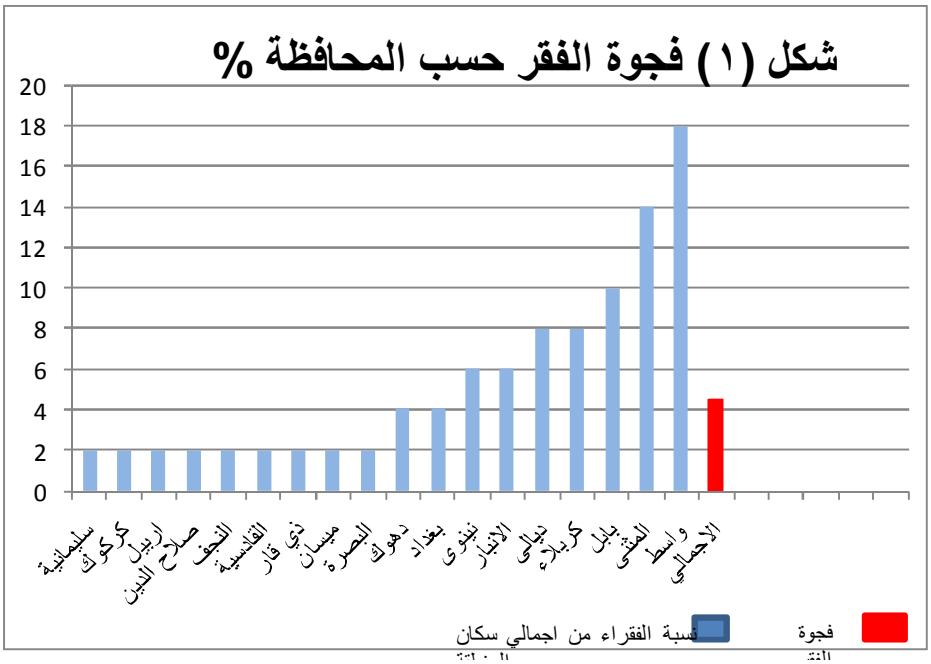

المصدر : وزارة التخطيط . الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر . الطبعة الأولى ٢٠٠٩ ص١٠ .

وعلى الرغم من أن الريف أكثر فقراً من الحضر وأعلى نمواً في السكان لكن الموازنة الاستثمارية لا تزال تؤثر الحضر على الريف، فعلى سبيل المثال حصل القطاع الزراعي على ٥% من تخصيصات الموازنة عام ٢٠٠٨ [٦] وهي ثاني أوطأ نسبة فيها ومن المتوقع أن تزداد نسبة الفقر في الريف مع استمرار الجفاف وانخفاض الحصة المائية للعراق من مياه نهري دجلة والفرات وعدم وجود سياسة مائية متناسبة مع خطورة التحديات حيث ظهرت بوادر نزوح جماعي من بعض مناطق اهوار وبعض قرى البصرة، ومن جهة آخرى فأن طبيعة القطاع الزراعي وتخلفه ومجموعة المشاكل المرتبطة بانماط الملكية والادارة الزراعية وانظمة الري والتسويق كلها قد تلغي الاثار الايجابية التي يمكن أن تحدثها سياسات خفض الفقر .

إن توزيع الفقراء يتباين بين الريف والحضر ففي الوقت الذي يسكن حوالي ثلثي السكان في الحضر فأن نصف عدد الفقراء يوجدون في الريف مما يكشف أن اوضاع الريف الاقتصادية والاجتماعية تعد بيئة مولدة للفقر ويتعزز ذلك إلى حد ما بارتفاع الخصوبة حيث يبلغ معدل النمو السكاني ٣.٥% ¤¤ سنوياً في الريف مقابل ٢.٧% ¤¤ في الحضر، وتركز الانشطة الاقتصادية

[٦] لمزيد من المعلومات : انظر عبد المنعم السيد علي . البناء الاقتصادي العراقي . الأسس والمقومات . القيود والتحديات . مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . الطبعة الأولى ٢٠٠٩ ص٩٥ .

للفقراء في الريف نحو الزراعة والصيد والغابات ويمتهنون مهناً لا تتطلب مهارة وتعليم عاليين كالحرف اليدوية كما يعمل نحو ٥٦ % ¤¤ من العاملين بعمر ١٠ سنوات بدون أجر وغالبيتهم من النساء .

لقد أوضحت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي إن أقليم كردستان يتمتع بأوطأ نسب من الفقر في العراق ككل ويتمتع الاقليم بخصائص اجتماعية واقتصادية مختلفة ذات صلة بالفقر، فهناك نسبة أقل من السكان في الريف مقارنة مع باقي البلد كما إن معدلات الخصوبة في الأقليم هي أقل * مع ذلك يتشابه الأقليم مع بقية أجزاء العراق من حيث انخفاض مشاركة الأناث في القوى العاملة .

لقد شجع الوضع الجغرافي للاقليم بوقوعه بين دول إيران وتركيا وسوريا على حركة تجارية نشطة عبر الحدود، الأمر الذي شجع الانتاجية وتبادل المعرفة والسلع مع الاقليم بينما كانت بقية أجزاء العراق منقطعة ومعزولة عن المجتمع الدولي منذ عام ١٩٩٠، كما تحقق المزيد من التطور في الاقليم منذ عام ٢٠٠٣ بسبب الاستقرار الامني الذي شمل كافة مناطق الاقليم حيث أظهرت نتائج المسح أن أقل من ١% من الأسر تعرضت لأحداث عنف مقابل ٦.٦% [٢] للعراق ككل، كما إن بيئة الاعمال في الاقليم كانت مشجعة فأجتذبت الاستثمار الأجنبي في ظل وجود قانون جاذب للاستثمار إلى جانب سهولة الحصول على الائتمان

إن إعادة النظر في اولويات تخصيص الموارد بين المحافظات وفقاً لاعتبارات نسبة الفقر فيها سيكون من شأنه تقليص التباين في توزيع الفقر حيث كان من المقرر أن تقدر التخصيصات المالية في الموازنة الاتحادية بين المحافظات واقليم كردستان وفقاً لمبدأين هما [٧١] :

. عدد سكان كل محافظة .

. مستوى محرومية المحافظات .

غير إن مبدأ المحرومية ظل معطلاً بسبب عدم الاتفاق على معايير المحرومية وقد أثبت المبدأ الأول أنه ليس صالحاً للتخفيف من الفقر فمحافظة المثنى التي اظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق أنها الأكثر فقراً تحصل على أوطأ نسبة من هذه التخصيصات بما يتناسب مع عدد سكانها البالغ (٢.٥%) من سكان العراق ولم يراع نسبة الضرر والاهمال التي عانت منها طوال السنوات الماضية وارتفاع نسبة الفقراء فيها

¤¤ لمزيد من المعلومات انظر وزارة التخطيط – الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر – مصدر سابق ص ١٥.

* (معدلات الخصوبة في الاقليم هي ٣.٨ طفل / امرأة مقابل ٤.٣ طفل / امرأة للعراق ككل) .

[٢] د.قصي الجابري – مصدر سابق ص ٧.

[٧] (١) د. قصي الجابري _ مصدر سابق ص ١٤

(٢) د. قصي الجابري _ مصدر سابق ص ١٥ .

ثالثا ـ العلاقة بين التفاوت في الدخول والفقر :

إن تفاوت توزيع الدخل يؤدي إلى تفاوت في الانفاق ويعتبر موضوع التفاوت عموماً من القضايا الهامة في التنمية البشرية، فالتفاوت المفرط يؤدي إلى فقر مفرط، إذ إن زيادة الانفاق لفئات معينة من السكان لابد أن تكون على حساب فئات آخرى وعليه فإن زيادة التفاوت سيؤدي إلى مزيد من الأفقار [٣] .

وتشير بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي أن الخمس الأغنى من الأسر يحصل على ٤٣% من الدخل بينما يحصل الخمس الأفقر منها على ٧% من الدخل على مستوى العراق، إلا إن التفاوت يبدو أقل .

حدة بالنسبة للانفاق إذ أن حصة الأسر الأغنى تبلغ ٣٩% * من مجموع الانفاق الأسري فيما تبلغ حصة الأسر الأفقر ٩% * ، ورغم وجود مقاييس متعددة لقياس التفاوت إلا إن معامل جيني يُعد الأكثر شيوعاً والذي تتراوح قيمته بين الصفر لحالة المساواة الكاملة والواحد لأقصى حالة تفاوت في توزيع الدخل (الانفاق) وبالتأكيد فأن هاتين الحالتين متطرفتان جداً وبعيدتان عن الواقع العملي، ويعد التفاوت بين الفقراء والاغنياء منخفضاً في العراق مقارنة بباقي بلدان العالم إذ إن مقارنة قيمة معامل جيني إلى ١٢٨* بلداً توفرت عنها قيمة المعاملات أظهرت إن العراق جاء بالمرتبة الثامنة عشر حيث بلغت قيمة المعامل ٠.٣٠٩ * مقابل ٠.٤٣٦ * لتركيا أما منحنى لورنز فيعبر بشكل بياني عن التفاوت في الدخل (الانفاق) وكلما كان هذا المنحنى أقرب إلى خط التساوي دّل ذلك على إن التفاوت أقل ونظرياً يؤشر انطباق منحنى لورنز على خط المساواة إلى انعدام التفاوت أي تحقق المساواة التامة ويشير قرب المنحنى في الشكل (٢) من خط المساواة إلى أن التفاوت في الانفاق منخفض في العراق .

شكل (٢) منحنى لورنز للانفاق في العراق لعام ٢٠٠٧

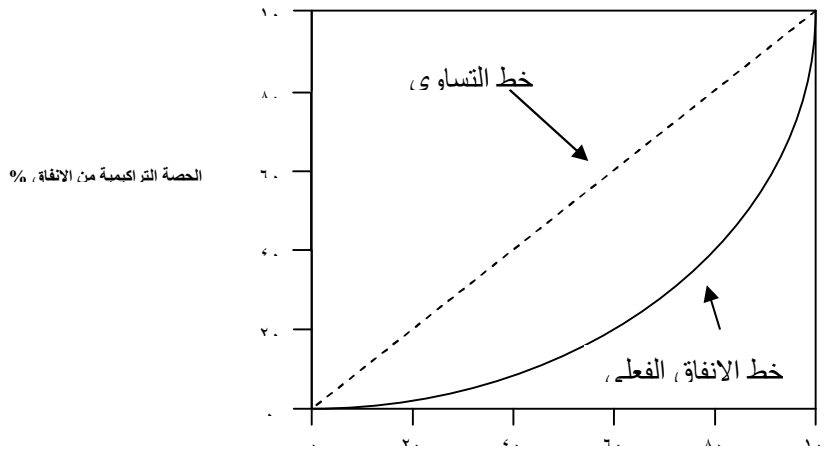

السكان (النسبة المئوية التراكمية)

المصدر /وزارة التخطيط . الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر . الطبعة الاولى ٢٠٠٩ ص١٢

ويمكن تفسير انخفاض مستوى التفاوت في الانفاق في العراق إلى أسباب عديدة حيث إن لسياسات الدعم الحكومي التي اتخذتها الحكومة دوراً كبيراً في التخفيف من حدة هذا التفاوت في الانفاق فالدعم

*وزارة التخطيط – الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر – مصدر سابق ص ١٣.

هو بمثابة [٨]دخل حقيقي ثابت لا يتأثر بمستويات التضخم تمنحه الحكومة للأفراد لتلبية متطلباتهم من الحاجات الأساسية وتوجيه المتبقي من الدخل نحو سلع آخرى .

ولتوضيح العلاقة بين التفاوت في الدخل والفقر للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) تمت صياغة نموذج قياسي لمعرفة أثر هذا التفاوت في الانفاق على الفقر، حيث تم التعبير عن الفقر بمؤشر نسبة الانفاق على المواد الغذائية للفرد إلى الانفاق الكلي وبرمز (Food exp / ToTal) وتم التعبير عن التفاوت في الانفاق بمعامل جيني للانفاق الكلي وبرمز (Gini exp) على أساس أنه كلما ارتفعت هذه النسبة في مجتمع ما زاد مستوى الفقر، وقد تم أخذ هذه النسبة مرة بشكل إجمالي ومرة ثم أخذها للفئات الأفقر تحت رمز (Poorest food exp / ToTal) ولزيادة القدرة التوضيحية تم اضافة متغير الدخل برمز (Income)، حيث تم الحصول على النتائج الآتية [١] :

1) Food exp/ToTal = 0.341 + 0.964 Gine exp – 0.0011 income

T (4.49) (3.83) (5.75)

$R^2 = 0.80$ $\overline{R}^2 = 0.77$ F = 30.26 DW = 2.13

2) PooresT Food exp/ToTal = 0.211 + 2.46 Gini exp – 0.0016 income

T (0.92) (3.23) (2.74)

$R^2 = 0.60$ $\overline{R}^2 = 0.55$ F = 11.48 DW = 1.65

تظهر النتائج إن زيادة معامل جيني بمقدار وحدة واحدة (زيادة تفاوت الانفاق) سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الفقر بمقدار ٠.٩٦ وبالتالي فأن التفاوت الأكبر سيؤدي إلى فقرٍ أكبر كما إن هذا العبء يكون أكبر على الفئات الأفقر، فكما نلاحظ إن معلمة معامل جيني من المعادلة (٢) للفئات الأفقر كانت أكبر مما هي عليه لجميع الفئات من المعادلة (١) وعليه تتحمل الفئات الأفقر أعباء أكبر من جراء التفاوت في الدخول (الانفاق) مما يقتضي وضع السياسات المناسبة لتقليل

[٨][١] د.قصي الجابري – مصدر سابق ص ٢٤.

معدلات هذا التفاوت وتخفيف الاعباء عن الفئات الافقر وتقليل مستويات الفقر وربما يكون دعم البطاقة التموينية ومفرداتها مع ضمان وصول هذا الدعم بشكل منتظم إلى الفئات الأفقر يمثل الأهمية المناسبة والبالغة لذلك .

رابعا – التخصيصات الاستثمارية في العراق بعد ٢٠٠٣ وجغرافية التوزيع

إن الحلقة المفرغة للفقر تعتبر من الأمور الهامة التي تبقي مستوى التنمية منخفضا في البلدان النامية وبالتالي تعمل على ابقاء البلد الفقير فقيراً، حيث إن هنالك حقيقة شاخصة إن البلدان النامية ومنها العراق تتميز بانخفاض الانتاجية الكلية بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم إكمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي [٩]، وإن حلقات الفقر تعمل من جانب الطلب المتعلق بضعف الحافز على الاستثمار ومن جانب العرض المتعلق بقصور المدخرات، ولذلك فأن هنالك صعوبة من القيام بعملية الادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر، سيما وإن للاستثمار دوراً حاسماً في تنمية الدخل، و لأجل كسر الحلقة المفرغة للفقر يتعين الكشف عن وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الادخارات من الفقراء أو إيجاد موارد من خارج البلدان، وعلى الرغم أن الغالبية من السكان هي فقيرة إلا إن هناك فئات ولو أنها قليلة العدد، لكنها غنية ويمكن لها أن تدخر وتستثمر وبالتالي تستطيع أن تكسر الحلقة المفرغة للفقر باتجاه تحقيق تراكمات رأسمالية [١٠] .

وبعد التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، أكدت الحكومة على مسائل عديدة الغرض منها إجراء تصحيحات في البرنامج الإصلاحي للاقتصاد العراقي وانتشال الواقع المرير الذي يعاني منه المجتمع العراقي وخصوصاً ما يتعلق بارتفاع مستويات الفقر والحرمان بين فئاته، وعلى هذا الأساس تم تضمين هذه المواضيع ضمن التشريعات القانونية باتجاه الزام القائمين على مستلمي المسؤوليات الحكومية في الدوائر والمؤسسات على تطبيقها في محاولة للتخفيف عن الأعباء الثقيلة الموضوعة على كاهل المواطن العراقي والتي تعرضت لها بعض المحافظات في زمن النظام السابق أو المناطق التي قد تتضرر بفعل السياسات التنموية التي تقوم بها الحكومة المبنية على أساس وضع الاهتمام نحو قطاعات معينة لاحداث التنمية فيها وإهمال قطاعات آخرى من مجالات التنمية التي ينبغي أن تكون عملية شاملة ومتوازنة في جميع المحافظات والأقاليم . لا تبنى فيها التخصيصات الاستثمارية لكل محافظة أو أقليم على عدد السكان، وإنما على أساس الهدف من هذه التخصيصات التي يجب أن ترمي إلى تحقيق عملية تنموية متوازنة، حيث يجب

[٩] د.مدحت القريشي . التنمية الاقتصادية . نظريات وسياسات وموضوعات . دار وائل للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى . عمان ٢٠٠٧ ص١٥٢ .

[١٠] Gills , Malcon et al, Economics of Development, W.W.Norton company – New York, London 1983 p.20 .

أن يكون هنالك ترابط وثيق بين خطوات العمل التنموي فما يحدث في محافظة أو أقليم يجب أن يرافقه عمل تنموي في محافظات أو أقاليم آخرى وبذلك فأن الفارق في مستويات التخلف الكبير الذي تعاني منه هذه المناطق سوف يتلاشى تدريجياً بإتجاه شمولية العمل التنموي في جميع مناطق العراق . لقد نصت الكثير من المواد التي جاءت في الدستور العراقي الجديد على ضرورة أن تكون عائدات الموارد مقسمة بشكل عادل وفقاً للنسب المقررة عند تخصيصها بين المحافظات والاقاليم وأن يكون هنالك استخداماً امثلاً لهذه التخصيصات المالية، آخذين بنظر الاعتبار ان المعيار المعتمد على نسبة السكان كأساس في توزيع التخصيصات المالية لا يفي بالغرض لانتشال الفقر النسبي وانما يجب أن يعتمد في ذلك درجة الحرمان التي تعاني منها محافظات معينة، ولقد ناشدت الكثير من المنظمات والمؤسسات المهتمة في الجانب التنموي ضمن إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة محاربة الفقر والجوع وتحسين الوضع الصحي بما يؤدي إلى زيادة نسبة الولادات وتخفيض نسبة الوفيات مع زيادة نسب الحصول على فرص مستديمة [١١]، وبطبيعة الحال فأن هذه الإجراءات تستوجب ضرورة توفير الاستثمارات بين المحافظات والاقاليم بشكل متوازن يفضي إلى تحقيق هذه الأهداف وبخلاف ذلك فأن الاختلاف سيكون واضحاً في توزيع التخصيصات الاستثمارية بحيث تحظى محافظات أو أقاليم بنسب أكبر من حجم هذه التخصيصات على حساب محافظات أو اقاليم آخرى ربما ستكون الحاجة اكبر فيها وبما ينعكس على زيادة نسبة الفشل في تحقيق أهداف التنمية، فمن المعروف أن تخفيف حدة الفقر لا تعتمد على النمو وحدة وا ٍنما يجب أن يرافق ذلك النمو تقليل في حجم التفاوت .

لقد أشارت الموازنة الاتحادية في قوانينها وملحقاتها إن التخصيصات المالية للمحافظات العراقية واقليم كردستان تم تخصيصها ضمن موازنة التنمية والاعمار على اساس عدد السكان في كل محافظة ومستوى المحرومية في المحافظات رغم ان الاخير بقي معطلاً لعدم الاتفاق على المعايير التي يتم من خلالها احتساب درجة المحرومية في كل محافظة مما أوجب العمل بمعيار عدد السكان الذي لم يخفض من حالة الفقر، حيث أن عمليات المسح الاجتماعي والاقتصادي التي أجريت على عدد من المحافظات أوضحت إن محافظة المثنى هي المحافظة الأفقر وفي نفس الوقت تحصل على أوطأ النسب من التخصيصات الاستثمارية دون النظر إلى حجم الاهمال والضرر التي تعاني منه هذه المحافظة معتمدين فقط في توزيع هذه التخصيصات على أساس ما يتناسب مع عدد سكانها الذي يشكل ٢.٥% من نسبة السكان الكلي للعراق كما أشرنا .

[١١] د.محمد علي زيني : الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل . مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . الطبعة الاولى ٢٠٠٦ ص٢٦ .

واللافت للنظر هو عند قياس العلاقة بين التخصيصات الاستثمارية وبين حجم السكان ونسبة الفقر لعام ٢٠٠٨ ظهر وجود درجة عالية من الارتباط بين حجم السكان والتخصيصات الاستثمارية وهذا ما اشرنا إليه سابقاً، لكن هذه العلاقة انخفضت بين التخصيصات الاستثمارية ودرجة الفقر وهو ما يعني أن مع زيادة نسبة الفقر في المحافظات ينخفض مستوى التخصيصات الاستثمارية كما موضح في الجدول (٢) بحيث اصبح هذا المعيار احد المعايير التي عززت من حالة الفساد المالي والاداري من خلال الادار ة السيئة لهذه التخصيصات الاستثمارية مما يستلزم في هذا الجانب وقفة جادة في كيفية توزيع التخصيصات الاستثمارية بشكل عادل ومتوازن يؤدي إلى تحقيق تنمية متوازنة بين المحافظات والاقاليم وأن لا يعتمد في هذا التوزيع على معيار عدد السكان فقط إذ إن هذا المعيار سيجعل من الموازنة المالية أداة لزيادة درجة الحرمان في بعض المحافظات مقابل زيادة درجة الرفاه في محافظات آخرى، والمطلوب من هذه التخصيصات أن تعزز من زيادة درجة النمو التي ستخفف من درجة الفقر وستزداد سرعة تناقص الفقر مع زيادة الحصة التي يحصل عليها الفقراء من أي عملية نمو تتحقق .

جدول (٢)

عدد السكان ونسبة الفقر والتخصيصات الاستثمارية لعام (٢٠٠٨) في العراق.

عدد السكان: مليون نسمة، التخصيصات: مليون دينار

المحافظات	عدد السكان	التخصيصات الاستثمارية	نسبة الفقر (%)
نينوى	٢٨١١٠٩١	٨٣١٣٣٧.٠	٢٣
كركوك	٩٠٢٠١٩	٣٨١٦٨٢.٠	١١
ديالى	١٥٦٠٦٢١	٥١٤٩١٥.٠	٣٤
الانبار	١٤٨٥٩٨٥	٤٥٧٧٨٩.٢	٢١
بغداد	٧١٤٥٤٧٠	٤٠٩٤١٧٧.٥	١٣
بابل	١٦٥١٥٦٥	٥٧٧٤٨٢.٠	٤١
كربلاء	٨٨٧٨٥٩	٤٢٥٥٤٤.٠	٣٧
واسط	١٠٦٤٩٥٠	٣٤٨٥٢٥.٠	٣٦
صلاح الدين	١١٩١٤٠٣	٣٨٣٠٤٥.٠	٤٠
النجف	١٠٨١٢٠٣	٤٣٥٣١٣.٠	٢٥
القادسية	٩٩٠٤٨٣	٣٤١١٤٥.٠	٣٥
المثنى	٦١٤٩٩٧	٢٠٢٥١٢.٠	٤٩
ذي قار	١٦١٦٢٢٦	٤٩٥٤٥٢.٣	٣٤
ميسان	٨٢٤١٤٧	٣٠٠٢٩٦.٠	٢٧
البصرة	١٩١٢٥٣٣	١٠١٣١١٥.٠	٣٤

وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات - المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٨، جدول ٢-٧.

خامسا – مستويات الأسعار في العراق بعد ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨

شهد الاقتصاد العراقي مشكلة كبيرة من المشاكل الاقتصادية التي تتعلق بالارتفاع الكبير في مستويات الأسعار فمنذ أن بدأت الحروب تأخذ مداها وقع على عاتق السياسة الاقتصادية وضع الحلول والمعالجات لانتشال الاقتصاد من الواقع المتدهور، غير أن أغلب هذه المعالجات لم تكن موفقة في تصحيح مسار الاقتصاد، وبالشكل المطلوب بل انعكست اغلبها في تزايد مستويات الاسعار في السوق المحلية وبالتالي ظهور آثار تضخمية يمكن ذكر أهمها بالاتي [١] :

. أدى ارتفاع الاسعار في الداخل إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مع استمرار الدولة بأصدار الأوراق النقدية (الإصدار النقدي) وارتفاع اثمان الصادرات الوطنية مقابل اثمان السلع العالمية ومن ثم انخفاض الطلب عليها وارتفاع نفقة التنمية الاقتصادية واضعاف الثقة بالاقتصاد الوطني .

. انخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض حصيلة الخزينة العامة من العملات الأجنبية .

. أدى ارتفاع الأسعار إلى عدم ضبط الاستيراد .

. أدى ارتفاع الأسعار إلى أضعاف قيمة المدخرات المتراكمة وانخفاض مساهمتها في التنمية .

. أدى ارتفاع الأسعار إلى الأضرار بالطبقات ذات الدخول المحدودة وعمق من حدة التفاوت بين دخول فئات المجتمع وزيادة نسبة الفقراء .

إن نسب الزيادة في الأسعار تزايدت بشكل كبير بعد ٢٠٠٣ بسبب الغاء الدعم الحكومي للسلع الضرورية و كذلك بسبب الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد بفعل الاحتلال وما نجم عنه من قيام الكثير من المسؤولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة والقدرة على إدارة الوزارات و المؤسسات وهذا انعكس بشكل كبير في المساهمة باحداث الازمات ذات الطابع الاقتصادي التي عززت من حالة الفساد في أجهزة الدولة وأثرت كثيراً في تزايد مستويات الاسعار، والملاحظ إن الارتفاع في الاسعار بدأ تدريجياً مع حدوث أزمة المنتجات النفطية ثم انتقل ليصيب قطاع النقل والمواصلات ثم اشتدت الأزمة لتمس حياة المواطن مع اشتداد أزمة الطاقة الكهربائية والانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي الذي حمل المواطن اعباء كبيرة نتيجة الطلب المتزايد على مادة البنزين لتشغيل المولدات الكهربائية، التي أصبحت البديل عن التيار الكهربائي المجهز من قبل الدولة مما ساهم في تدني مستويات المعيشة وتفاوت كبير في مستويات الأجور بين فئات المجتمع فأصبحت هنالك فئات تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية وهي الفئات القريبة من مركز القرار وأصحاب المسؤوليات الإدارية

[١] د.محمد عبد صالح –التضخم في الاقتصاد العر اقي – الاسباب – الاثار – المعالجات– بحث مقدم الى مركز الدراسات القانونية والسياسية – جامعة النهرين ٢٠٠٦ ص ٧.

العليا في الدولة وكذلك المستفيدين من حدوث الأزمات وفئات آخرى تستلم أجور تكاد لا تكفي لسد متطلبات المعيشة في ظل الارتفاع الكبير بأسعار السلع والخدمات في السوق المحلية، والجدول (٣) يعكس مدى التغير الكبير في حركة الأسعار منذ ٢٠٠٣ وخصوصاً مجموعة الوقود والأضاءة التي تغيرت أسعارها بحدود العشرين ضعفاً ، وهذا يشير إلى تآكل القيمة الحقيقية للنقود وانعكاس ذلك على : [١٢]

١. تدني في نوعية السلع : حيث إن فقدان ثقة الفرد بقيمة العملة المحلية يؤدي إلى قيامه بزيادة طلبه على السلع والخدمات وهذا ما يدفع المنتجين إلى عدم الاهتمام بنوعية السلع طالما أن هناك طلباً كبيراً عليها وعدم توافر البدائل الملاءمة .
٢. زيادة التفاوت بين الدخول وتدني مستويات المعيشة .
٣. ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك .

ورغم قيام الدولة بزيادة رواتب الموظفين العاملين لديها لتغطية الزيادة الحاصلة في الأسعار لكن النقص الكبير في الخدمات الضرورية وتوسع حالات الفساد في الجهاز الاداري وتحمل الفرد تكاليف اغلب هذه الخدمات قد بدد نسبة كبيرة من هذه الزيادات بل الأسوأ من ذلك تضرر الفئات العاطلة عن العمل جراء هذه الزيادات لأن هؤلاء قد تحملوا الارتفاع في الأسعار الناجم عن هذه الزيادات دون أن يصيبهم أية دخول إضافية وبالتالي تعميق الفجوة بين فئات المجتمع .

وهنا تأتي ضرورة إيجاد السبل الكفيلة لمواجهة الزيادات في الأسعار، وليس أمام صانعي القرار وراسمي السياسة الاقتصادية من حلول سوى أن تسلك الخيارات الاقتصادية التي تتلاءم وطبيعة المجتمع والاقتصاد المحليين وهذه الخيارات يجب أن تضع في صميم الاقتصاد العراقي بعيداً عن مصالح المؤسسات الاقتصادية الدولية وبما ينسجم مع طبيعة التحول الاقتصادي في العراق، وهذا لا يتحقق إلا من خلال تحريك ماكنة الانتاج العراقية سواء في القطاع الحكومي أو الخاص والتي تعاني من توقف تام نتيجة لاغراق السوق المحلية بالبضائع الاجنبية الواطئة الكلفة او الرديئة النوعية التي تمتاز بالكلفة الواطئة، ولابد من وضع خطط عاجلة وسريعة للنهوض بواقع القطاع الزراعي الذي يعاني من اهمال كبير وتوقف الدعم المحلي للانتاج مع ضرورة النهوض بواقع الصناعة العراقية من خلال التحديث التكنولوجي لتخفيض تكاليف الوحدات المنتجة واستمرار انتاج المصانع والمشاريع الاقتصادية وزيادة قدرتها لاستيعاب الاعداد العاطلة عن العمل وأخيراً لابد من مواجهة الفساد بكل أشكاله كي تعاد الثقة بالاقتصاد وبالانتاج العراقي وزيادة حالة التفاؤل

[١٢] د.محمد عبد صالح : التضخم في الاقتصاد العراقي . الأسباب، الأثار. المعالجات . مصدر سابق ص٩ . وكذلك أنظر : د سمير رانجان . ظاهرة التضخم في دول مجلس التعاون والحل الامثل . مجلة آراء حول الخليج . مركز الخليج للابحاث . العدد ٤٨ لسنة ٢٠٠٨ ص١٠٨ .

التي يفترض أن تسود في عملية إعادة البناء والاعمار ومن خلال هذه الخطوات فأن عملية تحقيق الهدف الذي نسعى إليه والمتمثل بزيادة الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي هي عملية ممكنة وعلى مخططي السياسة المالية والسياسة النقدية السعي لتحقيق هذا الهدف وحماية الاقتصاد العراقي من التقلبات والاختلالات الهيكلية التي يتعرض لها في هذه الظروف الاستثنائية التي تعرقل العمل التنموي فيه.

جدول (٣)

الرقم القياسي للاسعار خلال الفترة (٢٠٠٣ . ٢٠٠٨)

١٠٠ = ١٩٩٣

السنة	المواد الغذائية	الوقود والاضاءة	النقل والمواصلات	الرقم القياسي العام
٢٠٠٣	٤١٧٨,٨	٤٩٠١,٠	٦٢٨٥,٦	٦٩٤٣,٥
٢٠٠٤	٤٥٤٤,٢	٤٢٢٢٦,٥	٧٠٩٦,٧	٨٨١٥,٦
٢٠٠٥	٥٥٥٨,١	٦٤١٦١,٤	١٠٩٠٣,٧	١٢٠٧٣,٨
٢٠٠٦	٧٢١٧,٥	١٨٣٥١٥,٣	٢٤٩٩٦	١٨٥٠٠,٨
٢٠٠٧	٨٢٢٠,٤	٣١٤٨٦٤,١	٣٢٣٢٥,٧	٢٤٢٠٥,٥
٢٠٠٨	٩١١٩,٩	٢٤٧٤٥٤,٩	٣١٨٩٥,٨	٢٤٨٥١,٢

المصدر / وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، شعبة الارقام القياسية .

سادسا ـ العلاقة بين متوسط دخل الفرد ودرجة الفقر :

يعد الدخل المنخفض أحد أهم الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الفقر، خصوصاً إذا صاحبه زيادة نسبة البطالة التي ستزيد من اعباء العائلة العراقية فقراً على فقر إذا ما علمنا أن هذه العوائل تنفق بحدود ٣٠% من دخلها على الغذاء وبفعل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بعد ٢٠٠٣ مقارنة بدول العالم التي لم تزد هذه النسبة على ٢٠% [١٣]، مع العلم إن معاناة الشعب العراقي لم تتوقف عند تناقص دخل الفرد وارتفاع نسب البطالة فحسب وا ٍنما يعاني أيضاً من تدهور قطاعي الصحة والتعليم وما يتركه من آثار سلبية على مجمل الاداء الاقتصادي، وتشير نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية إلى أن انخفاض نصيب الفقراء من الدخل يعزى إلى انخفاض انتاجية العمل حيث تفوق قيمة الأجر الاسبوعي لغير الفقراء بمقدار ٢٨ الف دينار عما

[١٣] د.محمد علي زيني . مصدر سابق ص٢٦ . وكذلك أنظر : دوسن احسان عبد المنعم . الاقتصاد العراقي . الواقع والاشكاليات والحلول . مجلة قضايا سياسية . العدد ١٦ لسنة ٢٠٠٩ ص١٨٠ .

يتقاضاه الفقراء لساعات العمل المتساوية كما موضح في الجدول (٤)، كما يعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع معدلات الاعالة الاقتصادية (عدد أفراد الأسرة مقسوماً على عدد العاملين فيها) التي تبلغ لدى الأسر الفقيرة ضعف المعدل لدى الأسر الأغنى .

جدول (٤)

ساعات العمل ومردود الساعة الواحدة وقيمة الاجر الاسبوعي

	ساعات العمل الاسبوعية (ساعة /اسبوع)	مردود الساعة الواحدة (الف دينار)	قيمة الاجر الاسبوعي (الف دينار)
الفقراء	٣٧,٨	٢,١	٧٩,٤
غير الفقراء	٣٨,٤	٢,٨	١٠٧,٥

المصدر /وزارة التخطيط / نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة ٢٠٠٧ .

ولا يزال اكثر من نصف السكان يعتمدون على المعونات الغذائية التي تقدمها الحكومة رغم تناقصها للحيلولة دون تفشي سوء التغذية وانتشار المجاعة، ولا تزال أيضاً ثمة حاجة للاستمرار بتقديم هذه المساعدات الغذائية إلى أن يصبح الاقتصاد قادراً على تفادي الآثار السلبية للأسعار غير المدعومة على دخل الفرد والطبقات الاجتماعية الفقيرة جداً وتؤثر مستويات الأسعار العالية في مستويات الفقر من خلال تأثيرها في معدلات النمو والبطالة حيث إن زيادة الأسعار تصبح حاجزاً أمام الأفراد لزيادة مدخراتهم لدى البنوك وتأثير ذلك على تدني الاستثمارات المالية، كما تؤثر زيادة الأسعار في زيادة حدة التفاوت من خلال خلق تأثير مباشر على الدخول الحقيقية للافراد وخصوصاً ذوي الدخول الثابتة الذين لا يستطيعون زيادة دخولهم النقدية بما يتناسب وتأثيرات التضخم [١٤] .

وبالعودة إلى الجدول (٣) الذي يعكس حركة الاسعار والرقم القياسي للمجموعات المكونة له نجد أن مستويات الأسعار في العراق بالنسبة للسلع الغذائية وغير الغذائية ارتفعت خلال المدة (٢٠٠٣ . ٢٠٠٨) بمعدلات عالية حيث يعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الاعتماد على اسعار السوق وكذلك الى أزمة الوقود التي حدثت خلال هذه الفترة بحيث ارتفع سعره التجاري في السوق مع الانخفاض الحاصل في تجهيز الطاقة الكهربائية للمواطنين واعتمادهم على المولدات

[١٤] لمزيد من المعلومات : راجع

R. Galli and R. Hoven, Is Inflation Bad for Income Inequality : The Importance of the Initial rate of Inflation, Employment Paper – No 29, 2001, P.P. 1 – 7 .

P.Cashin and Others, Macro economic Policies an Poverty Reduction : Stylized Facts and an Over view of Research, IMF Working Paper, Sep 2001, P. 7 .

الكهربائية التي تعتمد على مادة البنزين في التشغيل ولذلك نجد أن مجموعة الوقود والاضاءة تجاوزت كثيراً بقية المجموعات حيث بلغت ٢٤٧% وذلك لما تشكله الطاقة من عامل كلفة على كل العمليات الانتاجية والخدمية وهذا ما نلاحظه من خلال تأثير عمليات النقل للسلع والاشخاص بارتفاع مستويات اسعار الوقود والطاقة، وعليه نجد إن الزيادة في الرقم القياسي لاسعار مجموعة النقل والمواصلات جاءت في المرتبة الثانية من حيث نسبة الزيادة الحاصلة خلال الفترة المذكورة [١٥].

ولكي نوضح العلاقة بين مستويات الاسعار المرتفعة واثرها في تزايد مستويات الفقر في العراق فقد تم تقدير الدالة الأتية التي تبين أثر التضخم (inf) على متوسط انفاق الفرد في العراق (cpi) كما تمت اضافة متغير اهمية المجموعات السلعية من اولويات انفاق المستهلك (pr) وذلك لتحسين جودة التقديرات للنموذج باعتبار أن هذه الأولويات محدد أساسي لمتوسط انفاق الفرد الشهري، وقد تم التوصل إلى النتائج الأتية :

$$Cp1 = 8.01 - 20.1\ inf + 5.7\ pr$$

$$t \quad (1.55) \quad (1.74) \quad (5.58)$$

$$DW=2.1 \quad R^2 = 0.86 \quad R^2 = 0.81 \quad F = 15.5$$

يتضح من نتائج التقديرات أن زيادة التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض متوسط انفاق الفرد في العراق بمقدار (٢٠) وهذا يعني أن الأثر سيكون أكبر على الفئات الأفقر التي من الصعب عليها أن تعوض عن الانخفاض الحاصل في دخلها الحقيقي جراء الزيادة الحاصلة في مستويات الاسعار وبالتالي سيزيد ذلك من مستويات التفاوت وبما يؤدي إلى المزيد من الأفقار إذ إن أي زيادة في معدلات الأسعار ستلعب دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع وسوف يكون هذا التوزيع في غير صالح الفئات الأفقر في حين نلاحظ العكس بالنسبة للفئات الأغنى إذ أن لها ذات القدرة على تعويض الانخفاض في دخولها الحقيقية من خلال ايجاد منافذ لزيادة دخلها النقدي وامتصاص آثار الزيادة في الأسعار، يضاف إلى ذلك أن انخفاض مستوى الانفاق وفق المنظور الكلي سيؤثر في مستوى الطلب الكلي ولذلك ستكون هنالك تداعيات تنعكس على انخفاض الانتاجية وتزايد البطالة التي ستتحملها الطبقات الفقيرة بشكل واضح مما يعني زيادة جديدة في مستويات الأفقار .

الاستنتاجات

١. أن سوء التخصيص في الايرادات الاستثمارية لمحافظات العراق كان له الدور في تعزيز حالة الفقر في محافظات معينة إذ إن التوزيع لم يكن على حساب المحرومية بقدر ما كان

[١٥] (١) وزارة التخطيط _ الجهاز المركزي للاحصاء _ شعبة الارقام القياسية .

على معيار الكثافة السكانية، بحيث بقيت المحافظات القليلة السكان محرومة من الحصول على النسب الكافية لمقررات التنمية .

٢. اظهرت نتائج الدوال المقدرة وجود علاقة قوية بين التخصيصات الاستثمارية وبين حجم السكان ونسبة الفقر وعلاقتها بمستويات الاسعار العالية رغم أن هذه العلاقة كانت متواصفة بين نتائج المعادلة (٢) وبمعامل تحديد بلغ 0.55.

٣. إن الزيادات الكبيرة التي حصلت في الأسعار بعد ٢٠٠٣ تركت تأثيرها السلبي على الفئات ذات الدخول المحدودة التي لا تستطيع الحصول على دخول إضافية وعمقت من حجم الفجوة بينها وبين أصحاب الدخول العالية .

٤. هنالك ارتباط كبير بين الزيادة في الأسعار وحالة الفقر وهذا ما اظهرته نتائج الدوال التي بينت معاملات الارتباط طردية هذه العلاقة وتأثير ذلك على زيادة حجم التفاوت في مستويات الدخول .

٥. اظهرت نتائج الدوال المقدرة للعلاقة بين درجة التفاوت والفقر، ان الفئات الافقر تتحمل اعباء اكبر جراء التفاوت، كما ان الزيادات الكبيرة في الاسعار ساهمت في تعميق درجة الفقر وخصوصا لدى الفقراء، اذ اثبتت النماذج ان زيادة الاسعار تؤدي الى تخفيض انفاق الفرد وبدرجات كبيرة.

التوصيات

اعطاء أولوية في تبني خطوات جادة من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الأمني وهذا الشرط أساسي لتوفير بيئة أمنة للاستثمار و زيادة الاستثمارات وتحريك العملية الانتاجية وتشغيل الايدي العاملة لتحقيق تنمية شاملة .

١. ضرورة أن يتم توجيه الايرادات الاستثمارية الى المحافظات على اساس المحرومية التي تعاني منها هذه المحافظات مع الاخذ بنظر الاعتبار الكثافة السكانية .

٢. تنويع القطاعات الاقتصادية وعدم الاعتماد على القطاع النفطي كمورد مالي رئيسي والتوجه نحو الصناعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير قطاع الزراعة باعتبارها القطاعات التي يمكن أن تحقق موارد مالية تخدم العمل التنموي .

٣. وضع سياسيات مناسبة لتقليل التفاوت في الدخول وتخفيف الاعباء عن الفئات الافقر من خلال دعم مفردات البطاقة التموينية وضمان وصول هذا الدعم بشكل منتظم الى الفئات الافقر.

٤. ضرورة خلق فرص لتوليد الدخل من خلال خلق الوظائف والاعمال للفقراء وتظافر الجهود الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من حدة الفقر في العراق .
٥. قيام المسؤولين بتقديم الكشوفات المالية لهم وعدم استثناء اي منهم، وتطبيق قانون من اين لك هذا؟
٦. العمل الجاد على اعمار العراق وفق استراتيجية تهدف إلى القضاء على البطالة والتضخم وتشغيل الأيدي العاملة من أجل تحريك الدورة الاقتصادية عن طريق خلق الأجور والرواتب
٧. تشجيع القطاع الخاص من خلال توفير القروض الميسرة لاصحاب المشاريع الصغيرة تمهديا لاستيعاب الأفراد العاطلين عن العمل و دمجهم في العملية الانتاجية لضمان توفير دخل ثابت لهم كبداية لتخفيف حالة الفقر .

الخلاصة

أكدت الحكومة العراقية في برنامجها على ضرورة محاربة الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وتوزيع ايرادات النفط بشكل عادل بين المحافظات، لكن آلية هذا التوزيع والمتمثل بالايرادات المالية والتخصيصات الاستثمارية بنيت على معايير ادت الى زيادة درجة الفقر، اذ اعتمدت على عدد السكان لكل محافظة دون الاخذ بنظر الاعتبار درجة المحرومية التي يعاني منها سكان تلك المحافظات، مما ادى الى زيادة درجة الافقار وزيادة تفاوت الانفاق وهذا ما اظهرته النماذج الاحصائية التي حددت العلاقة بين درجة التفاوت والفقر من خلال (معامل جيني) الذي اوضح ان الفئات الافقر تتحمل اعباء اكبر جراء التفاوت، كما ان الزيا دات الكبيرة في الاسعار ساهمت في تعميق درجة الفقر وخصوصا لدى الفقراء، اذ اثبتت النماذج ان زيادة الاسعار تؤدي الى تخفيض انفاق الفرد وبدرجات كبيرة، مما يتطلب من الدولة اعتماد معايير لالية توزيع التخصيصات الاستثمارية تخفض من درجة الفقر وتقلل من التفاوت بين الدخول.

ABSTRACT

Poverty In Iraq Between The Investment Allocations And Price Levels to period 2003 –2008 Economic Analysis Study

Dr. Mohammed Abid Saleh

The Iraqi government confirmed in its program about the need to fight poverty and achieve balanced economic development and make sure of that the oil revenues fairly distributed between the provinces, but the mechanism of this distribution as a revenues of financial and investment allocations built on the standards led to

increase the degree of poverty, as adopted by the population number of each province without taking into consideration the degree of deprivation suffered by the inhabitants of those provinces. This leading to a higher degree of impoverishment and increasing disparity of expenditure and this is what exhibited by statistical models that defined the relationship between the degree of inequality and poverty through (Gini coefficient), which explained that the poorest group bear the burden of the largest by the asymmetry. Also, the substantial rise in prices led to increase the degree of poverty, especially among the poor. Furthermore, the models proved that the increase in prices lead to lower spending per capita in varying considerably, which requires the state should adopt standards for the mechanism of investment allocations distribution that reduce the degree of poverty and reduce the expenditure of incomes

المصادر

١) التقرير الستراتيجي العراقي . مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ٢٠٠٨ .

٢) عدنان ياسين مصطفى . الفقر والمشكلات الاجتماعية . الطبعة الأولى . بيت الحكمة . بغداد ٢٠٠٢ .

٣) د.محمد عبد صالح . العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد ٢٠٠٣ . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية . العدد ٢٧ لسنة ٢٠١٠ .

٤) د.قصي الجابري : تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الافقار بعد عام ٢٠٠٣ . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية . العدد ٢١ لسنة ٢٠٠٩ .

٥) عبد المنعم السيد علي . البناء الاقتصادي العراقي . الأسس والمقومات . القيود والتحديات . مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . الطبعة الأولى ٢٠٠٩ .

٦) د.مدحت القريشي . التنمية الاقتصادية . نظريات وسياسات وموضوعات . دار وائل للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى . عمان ٢٠٠٧ .

٧) د.محمد علي زيني . الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل . مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . الطبعة الأولى ٢٠٠٦ .

٨) د.محمد عبد صالح . التضخم في الاقتصاد العراقي . الأسباب ، الأثار ، المعالجات . بحث مقدم إلى مركز الدراسات القانونية والسياسية . جامعة النهرين ٢٠٠٦ .

٩) د.سمير رانجان . ظاهرة التضخم في دول مجلس التعاون والحل الأمثل . مجلة آراء حول الخليج . مركز الخليج للأبحاث . العدد ٤٨ لسنة ٢٠٠٨ .

١٠)دوسن احسان عبد المنعم . الاقتصاد العراقي . الواقع والاشكاليات والحلول . مجلة قضايا سياسية العدد ١٦ لسنة ٢٠٠٩ .

١١)وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء . الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر ٢٠٠٩ .

١٢)وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات . المسح السريع لميزانية الاسرة في العراق ٢٠٠٥ .

١٣)وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للاحصاء . شعبة الارقام القياسية .

١٤)وزارة التخطيط . نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ٢٠٠٧ .

15) Cotherine Barber, Notes on Poverty and inequality, Oxfam International – 2008 .

16) Gills, Malcon et aL, Economics of Development, W.W. Norton Company – new York – London 1983 .

17) R. Galli and R. Hoven, Is Inflation Bad for Income Ineguality, The Importance of the Initial rate of Inflation, Employment Paper – no 29 , 2001 .

18) P.Cashin and others, Macro economic policies an Poverty Reduction : Sty Lized Facts and an over view of Research IMF Working Paper, Sep 2001 .